المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنـوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

تطوّرات القضيّة الكرديّة في العراق ما بعد ٢٠٠٣

عبد الحكيم خسرو جوزل

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائية

تطوّرات القضيّة الكرديّة في العراق ما بعد ٢٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

المقدّمة ١

تجربة إقليم كردستان وإعادة ترتيب البيت الكرديّ بعد ٢٠٠٣ ..... ٢

الرؤية الكرديّة لبناء الدولة المدنيّة في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ..... ٤

١. الفدرالية والهويّة الوطنية العراقيّة ٥

٢. تثبيت أركان النظام الفدراليّ ٦

٣. العملية الديمقراطية في العراق الجديد ٦

٤. المناطق المتنازع عليها ٨

٥. تقسيم الثروات ٩

٦. إعادة بناء الجيش العراقيّ ١٠

٧. الضمانة الدولية للقضية الكرديّة ١١

مسودة

المقدّمة

شكّل تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ منعطفًا في تاريخ العراق باتّجاه إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، وفق نظامٍ سياسيٍ ديمقراطيّ يحلّ إشكالية مشاركة مكوّنات الشعب العراقيّ الرئيسة في الحكم، وإمكانية بناء دولةٍ مدنيةٍ حديثةٍ فشل العراقيّون في تحقيقها إلا بمساعدة قوّةٍ خارجيةٍ؛ وهي الولايات المتّحدة الأميركية، على غرار التجربتين اليابانية والألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. تطلّبت هذه الرؤية وجود مشروعٍ للبناء يتوافق مع الرؤى المختلفة للأطراف السياسية الفاعلة، والتي تتمكّن من حلّ المعضلات الرئيسة التي ساهمت في السابق في عدم اكتمال بناء الدولة العراقية الحديثة منذ عام ١٩٢١، وفشل الأنظمة السياسية المتعاقبة في معالجتها.

تدرس هذه الورقة تطوّرات القضية الكردية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، والتي أخذت أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية تظهر للعيان، بعد فشل المشروع الأميركي لبناء دولةٍ مدنيةٍ حديثةٍ، وعدم تمكّن العراقيّين من تبنّي مشروعٍ وطنيٍّ متكاملٍ يستطيع استيعاب رؤى الأطراف السياسية المختلفة الفاعلة في العملية السياسية. فنقوم هنا بوصف وتحليل تطوّرات القضية الكردية من خلال تحديد الرؤية الكردية لعراق ما بعد ٢٠٠٣، وإمكانية دمج هذه الرؤية في المشروع الوطنيّ.

ندرس في المحور الأوّل تجربة إقليم كردستان في الحكم والإدارة بعد ٢٠٠٣، وإعادة ترتيب البيت الكردي. فقد تطلّبت التحديات التي واجهت إقليم كردستان بعد احتلال العراق إعادة هيكلة المؤسّسات بالصورة التي تنسجم مع حجم هذه التحدّيات. وفي المحور الثاني نتناول الرؤية الكردية لبناء الدولة المدنية في العراق، من خلال المشاركة في العملية السياسية العراقية و حلّ الملفّات العالقة بين الحكومة الاتّحادية وإقليم كردستان ومستجدّاتها، والتصوّر الكرديّ حول بناء مؤسّسات الدولة العراقية بالصورة التي ينسجم مع درجة تعقيد القضية الكردية.

تجربة إقليم كردستان وإعادة ترتيب البيت الكرديّ بعد ٢٠٠٣

شكّلت انتفاضة آذار/ مارس عام ١٩٩١ نقطة تحوّل القضية الكردية. حيث بدأت الجبهة الكردستانية التي كانت تضمّ أغلب القوى الكردستانية التي ناضلت ضدّ سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ثورة أيلول / سبتمبر عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٩١، بالتفكير بتبديل الشرعية الثورية بالشرعية القانونية وملء الفراغ الذي أحدثه سحب الحكومة المركزية في بغداد كافّة إداراتها بعد فشل المفاوضات بين الطرفيْن. وكان أوّل إجراءٍ الإعداد لانتخاب المجلس الوطنيّ الكردستانيّ، الذي يقوم بدوره بانتخاب حكومة إقليم كردستان، التي تحمل على عاتقها بناء المؤسّسات الإدارية لإدارة الإقليم ومواجهة الحصار المزدوج؛ الحصار الدوليّ على العراق وحصار الحكومة العراقية، على مناطق إقليم كردستان.

وساهم الانقسام الداخليّ، وعدم الخبرة في إدارة المؤسّسات الداخلية في تفكّك المؤسّسات الوليدة وتعطيل عمل البرلمان الجديد، وتمديد عمل دورته الأولى لمرّاتٍ عديدةٍ، إلى حين انتخاب الدورة الثانية في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٤؛ أيْ بعد تغيير نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣، لمواجهة التحدّيات الجديدة، وإعادة ترتيب البيت الكرديّ ووحدة الخطاب السياسيّ في مرحلة بناء الدولة العراقية الجديدة. وبرزت الدعوات إلى رفع مستوى المؤسّساتية في إدارة الحكم في كافّة المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافةً إلى السياسة العامّة التي تلبّي المطالب الشعبية المتزايدة، ممّا شهد تطوّرًا في إدارة الملفّيْن الأمنيّ والاقتصاديّ المتميّزيْن عن باقي أنحاء العراق، وكذلك بروز حراكٍ سياسيٍّ ساهم في تعزيز العملية الديمقراطية في الإقليم.

١-**الاستقرار الأمني:** إنّ الاختراق الأمنيّ الأبرز في إقليم كردستان كان في عام ٢٠٠٤ عندما استهدف تنظيم القاعدة مقرّيْ الحزبيْن الديمقراطيّ الكردستانيّ، والاتّحاديّ الوطنيّ الكردستانيّ في أربيل، واستشهاد قياداتٍ عديدةٍ من الحزبيْن. أدّت الأحداث والخروقات الأمنية في الإقليم، في بداية العملية السياسية، إلى دعم المؤسّسات الأمنية وإعادة ومأسسة وحداتها وتأهيل كوادرها، إضافةً إلى الدعم الجماهيريّ الواضح للجهد الأمنيّ. بالنتيجة أدّى الاستقرار الأمنيّ النسبيّ في الإقليم إلى إعادة استلام الملفّ الأمني عمليًا من القوّات

المتعدّدة الجنسيات بعد مرور عامٍ على الاحتلال، واستلامه رسميًا في عام ٢٠٠٧. فقد أصبح الإقليم ملاذًا آمنًا لآلاف العوائل العراقية التي تعرّضت للتهجير الطائفيّ إثر أحداث ٢٠٠٦، أو بسبب الهرب من الأوضاع الأمنية السيّئة في باقي مناطق العراق، إضافةً إلى مساهمة قوّات البشمركة في حماية الأحياء العربية السنّية من بغداد ضدّ هجمات الميليشيات التي تقوم بالتطهير الطائفيّ في عاميْ ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

٢- **النموّ الاقتصاديّ:** أدى الاستقرار الأمنيّ إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوافد الشركات العالمية إلى الإقليم كبوّابةٍ للاستثمار في العراق، بسبب الانفتاح الدوليّ على العراق بعد ٢٠٠٣، وتوقّعات سوق العراق النامي بعد عقود من العزلة الدولية والحصار والحروب، رافق ذلك قيام برلمان إقليم كردستان بتشريع قوانينَ تجذب الاستثمار الخارجيّ وإعادة هيكلة الاقتصاد بصورةٍ تنسجم مع المعايير الدولية لخلق المزيد من الثقة بالاقتصاد الكردستانيّ. فاستفاد الإقليم من النظام السياسيّ الجديد في العراق المبنيّ على الفدرالية والصلاحيات الممنوحة للأقاليم بموجب الدستور العراقيّ الدائم لعام ٢٠٠٥.

٣- **الحراك السياسيّ:** ساهم الاستقرار الأمنيّ والنمو الاقتصاديّ في بروز حراكٍ سياسيٍّ يطالب بالمزيد من المشاركة السياسية والانفتاح الديمقراطيّ، وبروز معارضةٍ قويةٍ بعد انتخابات الدورة الثالثة للبرلمان عام ٢٠٠٩، والتي أسرعت من وتيرة بناء المؤسّسات السياسية والإدارية في إقليم كردستان.

إنّ الحراك السياسيّ لم يكتفِ بدعوة لصنع سياسةٍ عامّةٍ أكثرَ فعاليةً لمواجهة التحديات السياسية العراقية والإقليمية ، وخاصّةً بعد الثورات العربية عام ٢٠١١، ولم يطالب بإقصاء أيّ طرفٍ من العملية السياسية كما حدث في الثورات العربية فحسب، بل طالب بتعزيز النظام الديمقراطيّ، ورأى أنّ اللعبة الديمقراطية هي الآلية الوحيدة لمعالجة الأزمات الداخلية والاختلاف في الأهداف؛ و ضرورة بناء مؤسّساتٍ تنسجم مع واقع وتطوّرات القضية الكردية بعد ٢٠٠٣، لوجود اعتقادٍ واسعٍ لدى الراي العامّ الكرديّ بأنّ العامل الذاتيّ الكرديّ كان في ما مضى هو العائق الرئيسيّ أمام عدم ترجمة المتغيّرات الدولية والأوضاع الداخلية العراقية، إلى تقرير مصير الشعب الكرديّ.

إنّ ما يميّز الحراك السياسيّ في إقليم كردستان هو ضعف التدخّل الخارجيّ في العملية السياسية في إقليم كردستان والذي يشكّل نقطة تحوّلٍ في مناعة العملية الديمقراطية ضدّ تدخّلاتٍ خارجيةٍ تغيّر من مسارها، أو

تضرّ بالمصالح العليا للشعب الكرديّ، لمعرفة الأطراف السياسية الفاعلة بالمسؤولية التاريخية التي تقع على عواتقهم في المرحلة الراهنة.

نستطيع القول إنّ تغيير نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣، وبروز العديد من التحدّيات الجديدة ساهم في تكامل مؤسّسات الإقليم وإعادة هيكلتها كي تنسجم مع حجم التحدّيات الجديدة. فالنمو الاقتصاديّ الملفت في الإقليم واستقراره الأمنيّ وتطوّر العملية الديمقراطية، كانت من أبرز التطوّرات الداخلية في الإقليم، وهذا ما ساعد في دخول الكرد بقوّةٍ في عملية إعادة بناء مؤسّسات الدولة العراقية وفق رؤيةٍ كرديةٍ تنسجم مع مشروعٍ وطنيٍ يشترك فيه أغلب التيّارات العراقية الديمقراطية والعلمانية، والهدف هو استقرار نظام الحكم في بغداد لأنّ قوّة إقليم كردستان ليست في ضعف بغداد، كما يشير إلى ذلك البعض، بل إنّ قوّة الإقليم مرهونةٌ بقوّة بغداد، واستقرار العملية السياسية، ومشاركة مكوّنات الشعب العراقيّ كافّة في إدارة الدولة دون تهميشٍ أو إقصاءٍ.

الرؤية الكرديّة لبناء الدولة المدنيّة في عراق ما بعد ٢٠٠٣

إنّ عدم الاستجابة للمطالب الكردية، وسياسات الحكومات المتعاقبة، كانت عواملُ ساهمت في التأثير على مسار الدولة العراقية. ومع كلّ تحوّلٍ في العراق كانت القضية الكردية المعضلة الأساسية التي تتعامل معها الحكومات المتعاقبة، لا لتعجيزية المطالب الكردية، بل بسبب استخدام الاستجابة الكردية للأنظمة الجديدة كتكتيكٍ لتثبيت أركان الحكم ومن ثمّ التنصّل من الاتّفاقيات، ومحاولة الحكومات العراقية تقديم مشاريع لحلّ القضية الكردية بما ينسجم مع تطلّعات وأهداف السلطات والأحزاب التي تعاقبت في حكم الدولة العراقية، وليس على رؤيةٍ كُرديةٍ واضحةٍ تحدّد طبيعة العلاقة مع الدولة.

تبلورت الرؤية الكردية الجديدة لإعادة بناء الدولة العراقية وحلّ القضية الكردية في عام ١٩٩٢، عندما قرّر المجلس الوطنيّ الكردستانيّ(برلمان إقليم كردستان حاليًا) اختيار النظام الفدراليّ حلًّا للقضية الكردية في

العراق، وكان التأكيد عليه في اجتماعات المعارضة العراقية في صلاح الدين، و لندن عام ٢٠٠٢، أيْ قبل تغيير نظام الحكم في العراق. الرؤية الكردية الجديدة لحلّ القضية هي نتيجةٌ لتراكمات التاريخ، و جولات المفاوضات التي كانت تجري بين الحركة التحرّرية الكردية والأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق منذ ثورة ١٤ يوليو / تموز ١٩٥٨ إلى احتلال الولايات المتّحدة للعراق . و تمحورت الرؤية الكردية في نقاطٍ جوهريةٍ كان من المؤمّل مساهمتها في إعادة بناء أركان الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وحلّ القضية الكردية بصورةٍ جذريةٍ؛ وهي الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، و تثبيت أركان النظام الفدراليّ، و الحفاظ على العملية الديمقراطية في العراق الجديد، وحلّ مشكلة المناطق المتنازع عليها، و تقسيم الثروات، و إعادة بناء الجيش العراقيّ، وضرورة وجود ضمانةٍ دوليةٍ للقضية الكردية.

١. الفدرالية والهويّة الوطنية العراقيّة

تبنّي الفدرالية كنظامٍ سياسيٍّ يعالج إشكالية التعدّدية الأثنية في العراق وحلّ القضية الكردية بصورةٍ جذريةٍ، وبالتالي بناء هويةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ جامعةٍ تتجاوز الانقسامات الطائفية والأثنية، لكن وجد أنّ معوّقات تأسيس النظام الفدراليّ أكبر من المقوّمات، حيث وقفت الهوية القومية والدينية وتثبيتهما في الدستور العراقيّ الدائم، عكس بناء النظام السياسيّ الجديد في العراق والممارسة الديمقراطية والمواطنة والمساواة والانتماء إلى الدولة العراقية. فالرؤية الكردية لبناء دولة مواطنةٍ علمانيةٍ في العراق جوبهت بنزعتيْن متناقضتيْن هما: (١) نزعة الأحزاب السياسية الدينية الشيعية في إضفاء الطابع الدينيّ على الدولة العراقية، و(٢) نزعة الأحزاب القومية العربية بإضفاء الطابع القوميّ العربيّ على الدولة، وبالتالي صعوبة بناء هويةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ جامعةٍ تعزّز انتماءً إلى الدولة العراقية الجديدة.

استطاع الكرد التوفيق بين هذه المطالبات من الناحية الدستورية بتثبيت الشريعة الإسلامية كأحد مصادر التشريع، وليست المصدر الوحيد، كما كانت تطالب به الأحزاب الإسلامية، وكذلك جرى التأكيد على أنّ العراق عضوٌ مؤسّسٌ لجامعة الدول العربية بدل التأكيد على الهوية العربية للدولة العراقية. لم يكن الهدف

الكرديّ بتر العراق من الجسد العربيّ، بل التأكيد على دور العراق في القضايا العربية على ألّا يكون على حساب الشعب العراقيّ والمواطن. غير أنّ التوجّهات السياسية الدينية والقومية في العراق لا تزال تهدّد بناء هويةٍ عراقيةٍ جامعةٍ.

٢. تثبيت أركان النظام الفدراليّ

للحيلولة دون عودة النزعة المركزية التي كانت من بين أسباب ظهور الأنظمة السلطوية في العراق، كان التوجّه الكرديّ هو تثبيت أركان النظام الفدراليّ من خلال إعطاء السلطات الاتّحادية صلاحياتٍ حصريةً، وإعطاء باقي الصلاحيات الأقاليم والمحافظات. بالطبع لم يستطع الدستور تجاوز مسألة دمج سلطات الأقاليم والمحافظات في إطار اللامركزية الإدارية، وهذا ما أدّى إلى عدم تأسيس المجلس الاتّحاديّ وتوسيع مبدأ المشاركة في الدولة الاتّحادية، وكذلك إحالة العديد من المؤسّسات الدستورية المهمّة إلى القوانين العادية لتنظيمها، وهذه تشكّل أحد معضلات النظام الفدراليّ الجديد في العراق. وحتّى إنّ دعوات تأسيس الأقاليم الجديدة في المحافظات الغربية والشمالية في العراق واجهتها الحكومة العراقية بالرفض للحيلولة دون إنهاء النزعة المركزية للحكم في العراق.

٣. العملية الديمقراطية في العراق الجديد

كانت الرؤية الكردية هي تثبيت النظام الديمقراطيّ في العراق من خلال إشراك كافّة مكوّنات الشعب العراقيّ في العملية السياسية، حيث إنّ شعار الحركة التحرّرية الكردية، منذ الستّينات من القرن الماضي، كان (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتيّ لكردستان)، لذلك طُرح دور إقليم كردستان كبيضة القبّان في السياسة العراقية بهدف الحفاظ على التوازن بين مكوّنات الشعب العراقيّ الرئيسية ، واعتقاد أنّ اللعبة الديمقراطية هي

اللعبة الوحيدة في العملية السياسية. غير أنّ هذه الرؤية الكردية اصطدمت بسياسة التقليل من الدور الكرديّ في السياسية العراقية، ورفع شعار وقف المدّ الكرديّ.

إنّ محاولة إنهاء الدور الكرديّ في العملية السياسية أدّى إلى القضاء على التوازن في السياسة العراقية، وهيمنة مكوّنات التحالف الوطنيّ على المفاصل الرئيسية للسياسة العراقية، واستمرار تهميش المحافظات الغربية والشمالية في المشاركة الحقيقية في الحكم. فالديمقراطية التوافقية، التي كان الكرد ينادون بها، لم تكن بهدف المحاصصة في الحكم بقدر ما كانت بهدف استمرار العملية الديمقراطية والحيلولة دون هيمنة مكوّنٍ على المكوّنات الأخرى، وخاصّة في مرحلة التحوّل الديمقراطيّ، غير أنّ العملية السياسية من حيث الممارسة أثبتت أنّ الديمقراطية التوافقية لم تكن أكثر من نظام محاصصةٍ ضيّقةٍ، وحتّى إنّ اللوم وُجّه إلى الأحزاب السياسية الكردية بأنّها أصبحت جزءًا من نظام المحاصصة وكرّستها، غير أنّ مبادرة أربيل من قبل رئيس الإقليم مسعود البارزانيّ بهدف الدخول في حوارٍ وطنيٍ لتشكيل الحكومة الاتّحادية في عام ٢٠١٠، كانت بهدف التأكيد على الدور الكرديّ في تعزيز نظام الديمقراطية التوافقية في مرحلة التحوّل الديمقراطيّ لحين اكتمال بناء مؤسّسات الدولة وفق المنظور الوطنيّ العراقيّ، بحيث لا تعكس المحاصصة، بل المحافظة على التوازن بين مكوّنات الشعب العراقيّ. وقد أكّدت مطالب المتظاهرين في ساحات الاعتصام في المحافظات الغربية والشمالية التي قُدّمت إلى البرلمان الاتّحاديّ على ضرورة إعادة التوازن بين مكوّنات الشعب العراقيّ وخاصّةً مسألة إجراء تعدادٍ عامٍّ للسكّان يذكر في ورقة التعداد مسألة الطائفة والقومية، ليس بهدف تعزيز التقسيم الداخليّ، بل لإعادة النظر في فكرة الأغلبية الشيعية التي باتت من المسلّمات دون وجود إحصاءاتٍ دقيقةٍ تعزّزها. والدعوات الحالية لتأسيس حكومة أغلبيةٍ سياسيةٍ ليس بهدف التخلّص من نظام المحاصصة بل التخلّص من الديمقراطية التوافقية وهيمنة مكوّن واحدٍ على كافّة مرافق الدولة العراقية.

٤. المناطق المتنازع عليها

إنّ رسم حدود إقليم كردستان، وإنهاء آثار التعريب، والتغيير الديمغرافيّ للمناطق الكردستانية، كانت من بين المشاكل الرئيسية التي أدّت في السابق إلى فشل المفاوضات بين قيادة الحركة التحرّرية الكردية والأنظمة المتعاقبة. وثُبّت ذلك تحت تسمية "المناطق المتنازع عليها" في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في المادة ٥٨ ، وكذلك في المادة ١٤٠ من الدستور العراقيّ الدائم لعام ٢٠٠٥، والتي تشير إلى ضرورة إعادة تطبيع الأوضاع في هذه المناطق من خلال إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحلّ، وقرارات الحكومة العراقية ولجنة شؤون الشمال في تغيير الحدود الإدارية، ومن ثمّ القيام بالإحصاء العامّ لهذه المناطق استنادًا إلى تعداد عام ١٩٥٧ ، وتنتهي بإجراء استفتاءٍ كتعبيرٍ عن إرادة أهالي هذه المناطق في الانضمام إلى إقليم كردستان أو البقاء كما هي.

دخل العديد من المتغيّرات في التلكّؤ في إنهاء مشكلة المناطق المتنازع عليها خاصّةً الدور الحكوميّ في تنفيذ كافّة فقراته، والدور الأميركي السلبيّ من خلال توصيات مجموعة دراسة العراق (تقرير بيكر–هاملتون) لعام ٢٠٠٦ بتأجيل النظر في حلّ قضية كركوك.

تستخدم الحكومة العراقية الحالية قضية المناطق المتنازع عليها ورقة ضغطٍ على إقليم كردستان وعلى الكتل السياسية السنية، وقد وصلت قيادات كتلة دولة القانون إلى درجة تأجيج الصراع العربيّ – الكرديّ والإشارة إليها علانيةً، في وقتٍ لم تحاوله الأنظمة العراقية السابقة، على الرغم من استخدامها العنف ضدّ المواطنين الكرد، إلّا أنّها لم تحاول تأجيج صراعٍ عربيٍّ–كرديٍّ على المستوى الشعبيّ. وحتّى أنّ الأحزاب السياسية الكردستانية لم تشر لا في بياناتها، ولا في سياساتها، إلى مسؤولية المواطنين العرب عن أحداث "الأنفال"، و"حلبجة"، والتهجير وعمليات التعريب ضدّ الشعب الكرديّ حتّى لا يؤدّي ذلك إلى احتقاناتٍ قوميةٍ.

لذلك فإنّ أحد أبرز تطوّرات القضية الكردية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، هو محاولات تأجيج صراعٍ عربيٍّ–كرديٍّ ولأوّل مرّةٍ منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ لإضعاف الكرد والعرب في المحافظات الشمالية والغربية.

٥. تقسيم الثروات

إنّ ضرورة تقسيم الثروات في العراق حسب آلية تقلّل من سطوة المركز على الإيرادات واستخدام السلطات العراقية للأموال العراقية للدخول في مغامراتٍ خارجيةٍ أو بهدف استخدامها لمصلحة مكوّنٍ دون المكوّنات الأخرى للشعب العراقيّ، وضرورة توزيعها حسب عدد السكان. وقد اتّفق على مسودّة قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧، إلّا أنّ حكومة المالكيّ في عام ٢٠١١ عرضت مشروعًا آخر على البرلمان يختلف كلّيًا عن مسودّة قانون النفط المتّفق عليها، والذي لا ينسجم مع النظام الفدراليّ وتقسيم الثروات وإشراك الأقاليم والمحافظات في إدارة الملفّ النفطيّ.

لقد أدّى تلكّؤ الأطراف السياسية في إصدار مسودّة قانون النفط والغاز إلى قيام إقليم كردستان بإصدار قانونٍ للنفط والغاز وإبرام عقودٍ مع كبرى الشركات العالمية، بهدف التخلّص من هيمنة الحكومة الاتّحادية على ملفّ العقود النفطية ، وبسبب عدم إنهاء كافّة المشاكل العالقة، أصبحت السياسية النفطية الكردستانية بهدف الحيلولة دون التأثير السلبيّ للحكومة الاتّحادية على عملية التنمية في الإقليم وخاصّةً بعد فشل الحكومة الاتّحادية في تقديم الخدمات والتنمية في باقي محافظات العراق. وكان تمرير قانون ميزانية الدولة العراقية لعام ٢٠١٣ وتحديد عقوبات ضدّ إقليم كردستان، تأكيدًا على المخاوف من مسألة استخدام ثروات العراق من قبل السلطات الاتّحادية لتصفية حساباتٍ سياسيةٍ مع مكوّنات الشعب العراقيّ.

٦. إعادة بناء الجيش العراقيّ

كانت الرؤية الكردية حول إعادة بناء الجيش العراقيّ مبنيةً على أساس مبدأ التوازن بين المكوّنات ووفق عقيدةٍ عسكريةٍ ولاؤها للوطن وليس لجهةٍ سياسيةٍ، أو مكوّنٍ من مكوّنات الشعب العراقيّ، والحيلولة دون تدخّل الجيش في السياسة، أو استخدام سلاحه ضدّ أبناء الشعب العراقيّ، كما استخدم في السابق ضدّ الشعب الكرديّ في العراق منذ تأسيس الجيش العراقيّ، وكان أعتاها في عمليات "الأنفال".

إنّ قرار إدارة الأميركية حلّ الجيش العراقيّ بعد ٢٠٠٣ لم يفرّق بين التشكيلات العسكرية التي كانت أدوات قمع النظام العراقي السابق، والجيش العراقيّ الذي كانت مهمّته حماية حدود العراق من التهديدات الخارجية. لذا كانت الرؤية الكردية هي إعادة بناء قطعات الجيش العراقيّ على أن تكون تحت سلطة إدارةٍ مدنيةٍ، و وفق مبدأ التوازن بين المكوّنات، وإعادة دمج قوّات البشمركة في قطعات الجيش العراقيّ.

سارت عملية بناء الجيش العراقيّ عكس رغبة الكرد لهيمنة الشيعة على مؤسّساته ، لسببين هما: (١) إنّ الإدارة الأميركية كانت تسير باتّجاه تسليم الملفّ الأمني إلى العراقيّين بأيّ ثمنٍ كان، للتخلّص من الخسائر التي تعرّضت لها في المحافظات السنّية. (٢) رغبة الأحزاب الدينية في السيطرة على تشكيلات الجيش العراقيّ الجديد، وعدم الرغبة في إعادة استدعاء الضبّاط المفصولين الذين خدموا في الجيش العراقيّ السابق، على أساس مبدأ اجتثاث البعث الذي لم يشمل فقط الجيش العراقيّ، بل كافّة مرافق الدولة العراقية. وجرى التعسّف في تطبيق قانون المساءلة والعدالة. وعلى الرغم من تأييد الكرد لعملية اجتثاث البعث، إلّا أنّ الدعوة الكردية كانت في حصرها في إطارٍ محدودٍ جدًّا، وليس بهدف معاقبة المكوّن السنّي بأكمله وتحميله مسؤولية سياسات حزب البعث الخاطئة. فقد حاول الكرد عكس تجربتهم في هذا المجال على السياسة العراقية، حيث أصدرت الجبهة الكردستانية بعد انتفاضة عام ١٩٩١ عفوًا عامًّا عن جميع الأكراد المتعاونين مع حزب البعث، وضمان مساواتهم في الحقوق والواجبات دون أيّ تمييزٍ، باستثناء دعاوي الحقّ الشخصيّ والمتّهمين بجرائمَ. لم يفلح الكرد عمليًا، في نقل تجربتهم إلى العراق لذلك كانت النتيجة هي مقاطعة السنّة للعملية السياسية وعدم انخراطهم في تشكيلات الجيش العراقيّ الجديد.

استمرّت قضية دمج قوّات البشمركة في الجيش العراقيّ، التي كانت جزءًا من الحركة التحرّرية الكردية قبل عام ١٩٩١، وأداةً لحماية إقليم كردستان بعده، كأحد أبرز الملفّات العالقة على الرغم من قيام الحكومة العراقية بإدماج الجماعات المسلّحة الشيعية في الجيش العراقيّ الجديد. كان قسمٌ من هذه الجماعات موجودًا قبل عام ٢٠٠٣ كمنظّمة "بدر"، والقسم الآخر منها كان ميليشياتٍ ظهرت بعد الاحتلال الأميركي للعراق وكان بعضها قد شارك في أحداث الحرب الطائفية في عام ٢٠٠٦.

إنّ المخاوف الكردية كانت ولا تزال تتعلّق بعودة المواجهة العسكرية بين إقليم كردستان والحكومة المركزية. وممّا عمّق هذه المخاوف هو المواجهة المفتعلة بين الجيش العراقيّ وقوّات البشمركة في أزمة خانقين عام ٢٠٠٨ في إطار العمليات العسكرية في ديالى، وأزمة زمار ٢٠١٢ على أثر الأحداث في سورية، وتشكيل قيادة عمليات دجلة عام ٢٠١٢. زادت هذه التحرّكات من تأكيد فرضيةٍ حتمية المواجهة العسكرية بين الإقليم والحكومة المركزية، وخاصّةً بعد وجود مؤشّراتٍ على مخالفة الأحكام الدستورية في تعيين القادة العسكريّين، وإعلان حالة الطوارئ في العديد من مناطق العراق، وتدخّل الجيش في ملفّات حفظ الأمن في المحافظات العراقية.

٧. الضمانة الدولية للقضيّة الكرديّة

كانت الرؤية الكردية هي ضرورة عودة العراق إلى البيئة الإقليمية والدولية كطرفٍ فاعلٍ وليس تهديدًا للسلم والأمن الدوليّيْن، وألّا تكون العلاقات الخارجية العراقية مبنيةً على امتداداتٍ طائفيةٍ أو قوميةٍ بل أنْ تكون مصلحة الشعب العراقيّ فوق كلّ الحسابات، وأنْ تتجاوز الحكومة العراقية الجديدة مسألة المعاهدات والاتّفاقيات الدولية لتصفية حساباتٍ داخليةٍ كما جرى في اتّفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، لإنهاء الحركة التحرّرية الكردية.

جرى التأكيد على ضرورة مشاركة الكرد الفاعلة في صياغة السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، وكان الاستمرار في إشغال التحالف الكردستاني منصب وزارة الخارجية للاطّلاع المباشر على آليات صنع القرار

في السياسة الخارجية والتقليل من الدور الإقليمي في التأثير على السياسات العراقية. وعلى الرغم من ذلك لم يتخلّص العراقيّون من تأثير الأجندات الإقليمية على السياسة الخارجية العراقية، وخاصّةً بعد الربيع العربيّ في عام ٢٠١١، والأحداث الجارية في سورية والصراع الطائفيّ فيها، ممّا جرّ العراق إلى أنْ يكون طرفًا في المعادلات الإقليمية الطائفية، وهذا يعني أنّ مصالح الشعب العراقي العليا لم تصبح هدفًا في السياسة الخارجية، وأنّ هيمنة الخطاب الشيعيّ عليها أكّدت عدم وجود حكومة شراكةٍ وطنيةٍ حقيقيةٍ تمثّل كافّة مكوّنات الشعب العراقيّ.

إنّ توجّه السياسة الخارجية العراقية هذا أكّد من جديد فشل الكرد في توجيهها بالصورة التي تؤدّي إلى ضمان عدم دخول الدولة العراقية في تحالفاتٍ إقليميةٍ لتصفية الحسابات الداخلية، ممّا دفع الكرد من جديدٍ إلى البحث عن البدائل خارج الدولة العراقية وخاصّةً التأكيد على القرارات الدولية التي أصدرت بحقّ الكرد وخاصّةً قرار مجلس الأمن ٦٨٨ في عام ١٩٩١، والقاضي بمنع الحكومة العراقية من قمع الشعب الكرديّ، فهو سابقةٌ دوليةٌ ، ويعتقد أنّها أول نموذجٍ للتدخّل ذي البعد الإنسانيّ في ظلّ النظام العالميّ الجديد بعد ١٩٩٠، إذ تولّدت قناعةٌ وهي أنّ الشعب الكرديّ في العراق لن يشعر بالأمان إلّا بتدويل قضيته، لكيْ لا تتكرّر ضدّه عمليات الإبادة الجماعية.

بدأت المحاولات الكردية لتدويل جرائم الإبادة الجماعية، التي ارتُكبت ضدّ الشعب الكرديّ، في بداية عام ٢٠٠٨ مع إقرار مجلس النوّاب العراقيّ بأنّ عمليات "الأنفال" التي نفّذتها القوات العراقية في العام ١٩٨٨ هي جريمة إبادةٍ إنسانيةٍ ضدّ الشعب الكرديّ. وعقدت في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق عام ٢٠٠٨ مؤتمرًا دوليًا لتعريف عمليات الإبادة الجماعية ضدّ الشعب الكرديّ بالعالم. وقد خرج المؤتمر بمجموعةٍ من التوصيات من بينها تشكيل لجنةٍ خاصّةٍ من أصدقاء الشعب الكرديّ للتواصل مع مراكز صنع القرار في العالم كالأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبّي وبرلمانات الدول والمحاكم الدولية المختصّة والهيئات المعنية بالإبادة الجماعية لتعريف العالم بجرائم "الأنفال" لكونها جرائمَ إبادةٍ جماعيةٍ ضدّ الإنسانية.

لقد أثمر هذا الجهد باعتراف وإقرار البرلمان السويديّ في ديسمبر / كانون الأوّل ٢٠١٢ بعمليات الإبادة الجماعية بحقّ الشعب الكرديّ، ولحقه البرلمان البريطانيّ في فبراير / شباط ٢٠١٣ واعترافه بهذه الجرائم، وفي ١٣ مارس / آذار ٢٠١٣ ناقش البرلمان الألماني الموضوع نفسه، وخرج بتوصياتٍ حول تعزيز التواصل

مع إقليم كردستان، وقد ناقش البرلمان الاسكتلندي في ٢٧ مارس / آذار ٢٠١٣ مسألة تعريف الإبادة الجماعية للشعب الكرديّ. وفي ١٦ مارس / آذار ٢٠١٣ عُقد مؤتمرٌ دوليٌ واسعٌ في مدينة حلبجة بمناسبة مرور ٢٥ سنةً على أحداث ضرب المدينة بالأسلحة الكيميائية.

إنّ جهد تدويل القضية الكردية نابعٌ من مخاوف انتكاسة العملية السياسية في العراق والتي بدأت بوادرها بعد عشر سنواتٍ على احتلال العراق. فالهدف الكرديّ لبناء عراقٍ ديمقراطيّ فدراليّ موحّدٍ يحمل هويةً وطنيةً جامعةً وعابرة للقوميات والطوائف، اصطدمت بأهدافٍ وأجنداتٍ سياسيةٍ داخليةٍ وإقليميةٍ ساهمت في إجبار الكرد على الذهاب بعيدًا عن المركز والتوجّه نحو تمكين إقليم كردستان اقتصاديًا وأمنيًا، والبحث عن ضمانةٍ دوليةٍ للحيلولة دون تكرار المآسي التي لحقت بهم في الماضي، حيث إنّ عوامل الطرد والتفكّك أكبر من عوامل الجذب والتكامل في العملية السياسة الجديدة بعد ٢٠٠٣.

مسودة